

طوني عنقه | وسام اللحام

تاريخ  
النقد اللبناني  
١٩١٩ - ١٩٦٤



إلى الأستاذ عبدو أيوب...  
تقديرًا لمجهوده الكبير من أجل الحفاظ على جزء مهم من  
ذاكرة لبنان

طوني عنقه

إلى هاني عيسائي...  
لأنّ الحفاظ على تراث الوطن يحتاج أساسًا إلى الشرف  
والتضحية والوفاء

وسام اللحام

# المحتويات

- المقدمة ..... ١٣
- الفصل التمهيدي
- لمحة تاريخية عن تطوّر النظام النقدي اللبناني ..... ١٩
- القسم الأول: النقد الورقي اللبناني
- طبعة شركة «برادبري ويلكنسون» (Bradbury Wilkinson) ..... ٤٧
- طبعة بنك فرنسا (Banque de France) ..... ٨٩
- السندات المالية ..... ١٣٧
- إصدار الجمهورية اللبنانية ..... ١٤٧
- طبعة شركة «توماس دو لا رو» (Thomas de la Rue) ..... ١٦٩
- القسم الثاني: النقد المعدني اللبناني ..... ١٨٥
- قائمة المصادر والمراجع ..... ٢٠٩



” لا نقول إننا وجدنا شيئاً مفقوداً، إلا إذا عرفناه حقاً.  
والمعرفة تفرض أننا نتذكره.  
” إذ إنه غاب عن عينيّنا وظلّ في ذاكرتنا.

القديس أغوستينس\*

\* «اعترافات القديس أغوستينس»،

الكتاب العاشر، الفصل ١٨. نقلها إلى

العربية الخورأسقف يوحنا الحلو،

دار المشرق، بيروت، ١٩٩١.

"Nous ne disons pas avoir retrouvé un  
objet égaré, sans l'avoir reconnu; il est  
impossible de le reconnaître, sans en avoir  
gardé le souvenir. L'objet n'était perdu que  
pour les yeux; dans la mémoire,  
il était conservé."

Saint Augustin, *Les Confessions*, Livre X,  
chapitre 18, Gallimard, Paris, 1998

في الآونة الأخيرة هواية جمع العملات وترافق ذلك مع اهتمام متزايد بتاريخ النقد اللبناني الذي مرّ بمراحل متعدّدة.

## لزوهرت

ولا شكّ أنّ النقد لا تقتصر أهميته على وظيفته الاقتصادية والمالية في دولة ما، بل هو أيضًا واجهة تعكس تراث الوطن وتجسّد إرثه الثقافي، إذ تتجلى على الأوراق والقطع النقدية معالم تعبّر خير تعبير عن هوية تلك البلدان وحضارتها.

وقد شهد لبنان في تاريخه الحديث تعاقب مجموعة من مؤسسات الإصدار التي تولّت إصدار النقد الوطني لدرجة نستطيع أن نقول فيها أنّ هذه المؤسسات واكبت تطور الكيان اللبناني منذ فترة الإنتداب الفرنسي حتى اليوم. فمع انسحاب القوات العثمانية أنشأت السلطات الفرنسية «البنك السوري» سنة ١٩١٩ ومن ثم تحوّل هذا الأخير إلى «بنك سوريا ولبنان الكبير» سنة ١٩٢٤ وذلك من أجل تكريس قيام دولة لبنان الكبير التي أعلنها غورو في الأول من أيلول ١٩٢٠. وقد ظلّت صلاحية إصدار النقد الورقي بيد مؤسسات خاصة حتى سنة ١٩٦٤ مع انتهاء امتياز «بنك سوريا ولبنان» وإنشاء «مصرف لبنان» الذي أكمل هذه المسيرة الطويلة في ظلّ ظروف صعبة أحيانًا حتى يومنا الراهن. فالإستقلال السياسي لا يكتمل إلاّ مع استقلال مالي يجسّده المصرف المركزي للدولة.

من هنا تكمن قيمة هذا الكتاب الذي يستعرض مجموعة كبيرة من المعلومات الجديدة والموثقة التي تعنى بتاريخ النقد الورقي اللبناني، هذا علاوة عن نشره لأول مرة الصور الأصلية التي اعتمدت بغية



# المقدمة

تصميم أوراقنا النقدية ما يسمح أيضاً للجميع بتأمل جمال هذه الأوراق من الناحية الفنية. فالمجهود البحثي المبذول من قبل المؤلفين في هذا العمل يجعل منه مرجعاً ليس فقط للهواة بل أيضاً لجميع المهتمين بتاريخ لبنان، وهو محاولة جادة للحفاظ على تاريخ وطننا والإبقاء على تراثه حيّاً في ذاكرة الأجيال الشابة.

رياض توفيق سلامه  
حاكم مصرف لبنان

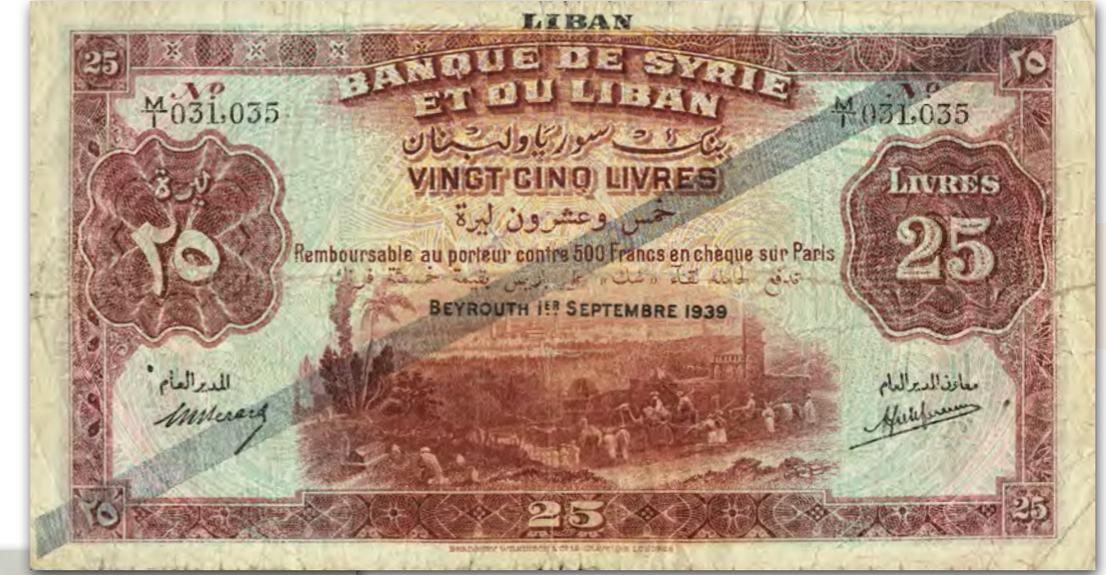


مؤسسة الإصدار: بنك سوريا ولبنان  
مكان وتاريخ الإصدار: بيروت في ١ أيلول ١٩٣٩

خمس وعشرون ليرة  
الحجم الفعلي: ١٩,٦ × ١٠,٦ سم



الخلف



الوجه

نع ماء في بعقلين بني في عهد السلطان  
العثماني عبد الحميد الثاني سنة ١٨٩٠.  
وقد صدرت على شكل بطاقة بريدية  
حوالي سنة ١٩٠٥.



صورة نقشية (gravure) لمدينة دمشق التقطت من مكان يعلو  
الصاحية من رسم وليم هنري بارتليت ونقش هـ. جوردن  
(H. Jorden) نشرت سنة ١٨٣٧ في كتاب:

*Syria, The Holy Land, Asia Minor & c. Illustrated*  
(سوريا، الأرض المقدسة، آسيا الصغرى)

Beyrouth.  
La grotte des pigeons.



صخرة الروشة.

الخلف

مؤسسة الإصدار: بنك سوريا ولبنان  
مكان وتاريخ الإصدار: بيروت في ١ آب ١٩٥٢  
إصدارات أخرى: ١٩٦٤/١/١

خمسون ليرة  
الحجم الفعلي: ٩ × ١٦,٥ سم



الوجه

خليج جونية.  
العلامة المائية: رأس أسد.

وضعت على الأرجح  
في التداول بعد ١٩٥٥.

مؤسسة الإصدار: بنك سوريا ولبنان  
مكان وتاريخ الإصدار: بيروت في ١ أيار ١٩٥٢  
إصدارات أخرى: كانون الثاني ١٩٥٨ و ١ كانون الثاني ١٩٦٣

## مئة ليرة

الحجم الفعلي: ١٧ × ٩,٥ سم



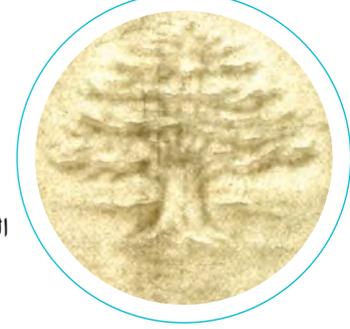
الخلف

أرزة بتصميم فريد.



الوجه

مرفأ بيروت.

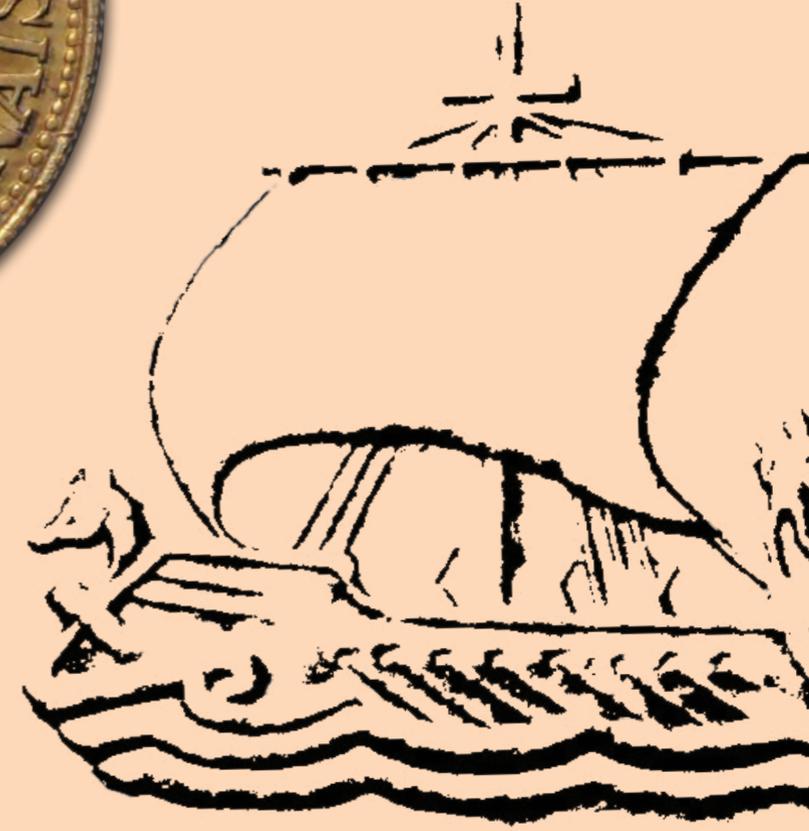


العلامة المائية: أرزة

وضعت في التداول بتاريخ  
١ كانون الثاني ١٩٥٣.

القسم الثاني

النقد المعدني  
الليباني



**رأينا** سابقاً أنّ البنك السوري كان يحقّ له فقط إصدار النقد الورقي لكنّه مُنح سنة ١٩٢١ بموجب القرار ١١٧٩ صلاحية إصدار نقود معدنية من فئة نصف غرش. وبالفعل صدرت هذه القطعة وقد كتب عليها تعبير «البنك السوري» ما أثار امتعاض البعض إذ لم يكن من المألوف أن تقوم جهة غير الدولة بإصدار النقد المعدني وهذا ما عبّرت عنه جريدة المعرض في كانون الأول من سنة ١٩٢١.<sup>١</sup>

وجاء القرار ١٨٤٩ تاريخ ١٦ شباط ١٩٢٣ لتكريس هذا الواقع إذ سمح لدولة لبنان الكبير وللاتحاد السوري بإصدار قطع معدنية من فئات غرش وعرشين وخمسة غروش (المادة الأولى) علماً أنّها تتمتع بقوة إبرائية في جميع البلاد الخاضعة للانتداب (المادة الثانية). وقد حدّدت المادة الثالثة الكمية التي يحق للبنان سكّها وفقاً للتالي: مليون ونصف قطعة من فئة غرش؛ مليون و٨٠٠ ألف قطعة من فئة العرشين؛ مليون قطعة من فئة الخمسة غروش. وقد حملت جميع هذه القطع تعبير «دولة لبنان الكبير» وكلّما كانت الحاجة تدعو لإصدار كميات إضافية كان المفوض السامي يصدر قراراً يرفع بموجبه الحد الأقصى من المقطع المسموح بسكّها لكلّ فئة من الفئات المذكورة.

(١) بالفعل لن يقوم البنك بإصدار قطع معدنية مرّة ثانية إلاّ سنة ١٩٦٨ إذ منح قانون النقد والتسليف الذي تمّ بموجبه إنشاء مصرف لبنان صلاحية إصدار النقود المعدنية إلى هذا الأخير.

وفي سنة ١٩٣٣ أجاز المفوض السامي إصدار ٢٠٠ ألف قطعة<sup>٢</sup> نيكل من فئة النصف غرش (قرار رقم L.R./٢٣ تاريخ ٨ شباط ١٩٣٣) ومن ثم أجاز مرّة ثانية سك مليون قطعة من فئة الغرشين ونصف (قرار رقم ٣٧٨ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٣٩).

وقد تكرّس هذا الواقع مع اتفاقية ١٩٢٤ إذ أشرنا في الفصل التمهيدي أنّها ألزمت بنك سوريا ولبنان الكبير بسحب أوراقه المالية في حال قرّرت الحكومات المحلية إصدار نقود معدنية كسرية. وبالفعل سمح المفوض السامي سنة ١٩٢٩ بسك قطع فضية من الفئات التالية: عشرة غروش، ٢٥ غرشاً و ٥٠ غرشاً. وقد وضعت هذه القطع في التداول اعتباراً من أيار ١٩٣٠<sup>٢</sup>. وسرعان ما جرى تزويرها لا سيما فئة الخمسين غرشاً إذ انتشرت قطع مزيفة مصنوعة من الرصاص في بيروت وزحلة ووصل الأمر إلى حلب.



ميدالية «استقلال لبنان الكبير»  
وقيام «الإتحاد السوري»،  
سنة ١٩٢٣

شكّل إصدار النقد الفضي ضرورة، كون الجمهور – لا سيما في الداخل السوري – ظلّ يستخدم النقد العثماني الذهبي والفضي في معاملاته اليومية إذ لم تكن الليرة الورقية قد تمكنت بعد من فرض ذاتها ما (٢) رفع العدد إلى ٨٠٠,٠٠٠ سنة ١٩٣٦ (قرار رقم ٣٣ تاريخ ٧ شباط ١٩٣٦).

(٣) النشرة الدورية لبنك سوريا ولبنان الكبير، العدد السادس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٣١، ص. ٧. لا بدّ من الإشارة إلى أنّ كل هذه القطع كانت بالفعل تصدر باسم الدولة لكنّ بنك سوريا ولبنان هو كان يتولّى الإشراف على سكّها في فرنسا ونقلها إلى لبنان وذلك عملاً باتفاق يعقد بينه وبين الدولة المعنية. وقد أقرّ مجلس النواب الاتفاق حول إصدار النقود الفضية في ١٤ أيار ١٩٢٩. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه القطع الفضية سحبت نهائياً من التداول بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٣ وذلك بموجب المرسوم رقم ٢٧٤٦ الصادر في ٤ تشرين الأول ١٩٥٣.

خلق نظاماً نقدياً هجيناً بحيث تشكّل الليرة اللبنانية السورية عملة البلاد الرسمية بينما يعتمد السكان في مبادلاتهم التجارية اليومية على الليرة الذهبية والريال الفضي العثماني ما ألحق خسارة بالخزينة العامة. وقد أصدرت وزارة المالية بلاغاً في آب ١٩٣٠ ذكرت فيه الجميع بضرورة تحرير العقود ووضع التعريفات بالعملة اللبنانية السورية (جريدة البشير، ٣٠ آب ١٩٣٠، عدد ٤١٤١).

صادر الألمان بعد احتلالهم لفرنسا سنة ١٩٤٠ المخزون من معدن النيكل بغية استخدامه في التصنيع الحربي ما أجبر الدولة الفرنسية على استخدام الزنك لسك نقودها. وبما أنّ غالبية المستعمرات الفرنسية كانت تسك نقودها في باريس قامت دار السك بضرب نقود من الزنك لتلبية حاجات تلك البلدان من بينها سوريا ولبنان فتمّ وضع في التداول نصف غرش زنك يحمل تاريخ ١٩٤١ وكذلك غرش من الزنك أيضاً لكنّه يحمل تاريخ ١٩٤٠. ولمّا أدّى انقطاع التواصل مع فرنسا بسبب الحرب إلى نقص شديد في النقود المعدنية لا سيما الفئات الصغيرة رفع المفوض السامي الحد الأقصى من الكمية المسموح وضعها في التداول وسمح باستبدال معدن النيكل<sup>٤</sup> بالنحاس الأصفر أو البرونز (المادة الثالثة من القرار رقم ١٠٦ تاريخ ١٣ أيار ١٩٤١). وقد كُلف بنك سوريا ولبنان بالإشراف على ضرب النقود الذي جرى في حلب وتحديدًا مصانع الميكانيك التابعة لإدارة السكك الحديدية في محطة بغداد. وقد باشرت الخزينة في لبنان وضع تلك القطع الجديدة في التداول اعتباراً من مطلع حزيران سنة ١٩٤١.

إنّ الغالبية الساحقة من النقود المعدنية التي صدرت خلال الانتداب الفرنسي سكّت في «دار باريس للنقد» (Monnaie de Paris) وهي لذلك تحمل علامات السك (différents) لكلّ من مشغل باريس (Atelier de Paris) ولكبير النحاتين (graveur général des monnaies). أمّا علامة المشغل فهي كانت عبارة عن بوق الوفرة (corne d'abondance) ولم تتغير



مشعل

(٤) إنّ النقص في معدن النيكل دفع بعض الصناعيين في حلب إلى جمع قطع الغرش ونصف الغرش المصنوعة من النيكل وتذويها بغية صب ملاعق وشوك وسكاكين ممّا أدّى إلى فقدان هذه القطع في السوق ما جعل البعض يقوم بصرف الليرة الورقية بتسعين غرشاً من تلك القطع (البشير عدد ٦٢١٤ تاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٤٠).



ميداليات معرض بيروت المستطيلة والدائرية

تذكارية نحاسية من تصميم الفنان الفرنسي إدوار بلين (1877-1946) يحفر عليها اسم الفائز.

كذلك صدرت سنة 1923 ميدالية نحاسية مستطيلة الشكل (plaque) تخليدًا لهذا الحدث تحمل على الوجه صورة للجنرال غورو وفي الخلف منظرًا لمدينة بيروت وفي الأسفل رسم لنبات التين الشوكي (الصبار) الذي كان ينتشر بكثافة في بيروت. وهذه الميدالية من تصميم الفنان هنري نوك (1868-1944).

لا بدّ من الإشارة إلى أنّ إصدار جديد من هذه الميداليات يوجد لكنه يحمل على الحافة الختم التالي «V. Canale Bronze» بينما الميداليات القديمة الأصلية تحمل على الحافة الختم التالي «Cuivre».

بوق الوفرة



جناح

طيلة هذه الفترة بينما تبدّلت العلامة الثانية من مشعل (torche) الرمز الخاص لهنري باتي (Henri Patey) إلى جناح (aile) الرمز الخاص بلوسيان بازور (Lucien Bazor).

### ميداليات معرض بيروت

أرادت سلطات الانتداب الفرنسية بعد أهوال الحرب العالمية الأولى تفعيل التبادل التجاري من جديد بغية تسويق السلع الفرنسية في المناطق التي خضعت حديثًا للسيطرة الفرنسية. من هنا ارتأى المفوض السامي الجنرال غورو سنة 1921 إقامة معرض كبير في وسط بيروت يخصص بشكل رئيسي للتجار الفرنسيين والأجانب مع مشاركة بعض أصحاب المهن والحرف من لبنانيين وسوريين.

ولمّا كانت بيروت تفتقر إلى المساحات العامة الضرورية لمثل هكذا معرض تم هدم بعض الأبنية وقطع بعض الأشجار في حديقة بيروت القديمة التي كانت تتوسط ساحة البرج (اليوم ساحة الشهداء) لتوفير الأمكنة المناسبة. وهكذا امتدّ المعرض على مساحة واسعة شملت محيط السراي الصغير (تمّ هدمه سنة 1951) وكامل «شارع النبي» الذي يشكل اليوم الامتداد الطبيعي لشارع المعرض الحالي.

بدأ المعرض باستقبال الزوار في 15 نيسان لكنّه لم يفتتح رسميًا إلا في الثلاثين منه بحضور الجنرال غورو وعدد من الشخصيات الفرنسية الرفيعة إضافة إلى حقي بيك العظم حاكم دولة دمشق وداود عمون رئيس اللجنة الإدارية للبنان الكبير. وتوزع المعرض على أقسام متعددة وفقًا للمنتوجات والسلع المعروضة، منها قسم للمنتوجات الزراعية وآخر للحريز والنسيج وأقسام تتعلق بالطب والأدوات الكهربائية والمجوهرات والعمود والصابون وصناعة الورق والطباعة. وقد شارك في هذا الحدث المهم 1350 مؤسسة (بينها 1200 من فرنسا وحدها) من مختلف بلدان العالم.

وفي نهاية المعرض تولّت لجنة تحكيم خاصة بكل قسم توزيع الجوائز على الفائزين. وقد توزعت الجوائز التي بلغ عددها 702 على ست درجات من بينها شهادات ذهبية وفضية وبرونزية بمنح ميدالية

التركيب: برونز - ألومنيوم  
تاريخ الإصدار: ١٩٢٤  
الحافة: مسننة

## غرشان

القطر: ١,٨ سم  
الوزن: ٢ غ



التركيب: نحاس - نيكل  
تاريخ الإصدار: ١٩٢١  
الحافة: ملساء

## نصف غرش

القطر: ١,٢ سم  
الوزن: ٤ غ



إصدار مشترك للبنك السوري  
لكل من سوريا ولبنان.

## خمسة غروش

القطر: ٢,٣ سم  
الوزن: ٤ غ

التركيب: برونز - ألومنيوم  
تاريخ الإصدار: ١٩٢٤  
الحافة: مسننة



وضعت هذه القطع في  
التداول في أيار ١٩٢٤.

